بشير الى مسائل احدها انه يجوز في هذه الافعال ان يتقدم خبرها على اسمها وان كان
الاصل تأخيره كما يجوز تقديم خبر المبتدا عليه والمفعول على الفاعل نحو كان سمحا وابل
ودقارتي وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقد يجب ذلك نحو يعجبني ان يكون في الدار صاحبها
وقد يمتنع نحو صار عدوي صديقي الثانية انه يجوز تقديم خبرها عليها وعلى اسمها كما يجوز
تقديم المفعول على فعله وفاعله نحو واقفا بالباب اضحى السائل وقال الشاعر اعلموا اني
لكم حافظ شاهدا ما كنت او غائبا وقد يجب ذلك نحو اين كان زيد وكم كان لك نعم
يستثنى من اطلاقه خبر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها في الاصح وان كان ظرفا لعدم السماع
وقياسا على عسى بجامع الجمود وكذلك خبر دام لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق ولا على
دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته ومثل دام كل فعل
قارنه حرف مصدري كيعجبني ان تكون عالما واذا نفي الفعل الناسخ بما جاز توسط الخبر
بين النافي والمنفي نحو ما قائما كان زيد وما مقيما زال بكر وامتنع تقديمه على ما لان لها
صدر الكلام

وان تقل يا قوم قد كان المطر … فلست تحتاج لها الى خبر
وهكذا يصنع كل من نعت … بها اذا جاءت ومعناها حدث

تستعمل كان في العربية على ثلاثة اوجه زائدة وهي التي لم يؤت بها للاسناد وشرط زيادتها
ان تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا نحو لم يوجد كان مثلك وما كان احسن
زيدا وناقصة وقد تقدمت وتامة وهي التي تكتفي بمرفوعها عن المنصوب واذا استعملت
تامة كانت بمعنى فعل لازم كما اشار اليها بقوله وهكذا يصنع كل من نعت اي لفظ الى
آخره نحو قد كان المطر اي حدث ومنه وان كان ذو عسرة اي ان حصل ولا يختص ذلك
بكان بل سائر اخواتها تستعمل تامة ما عدا ليس وزال نحو فسبحان الله حين تمسون و
حين تصبحون ما دامت السموات واما ليس وزال وفتئ فانها ملازمة للنقص وما
اوهم خلافه يؤول

والباء تختص بليس في الخبر … كقولهم ليس الفتى بالمحتقر

تزاد الباء في خبر ليس لرفع توهم الاثبات عند البصريين ولتوكيد النفي عند الكوفيين
نحو اليس الله بكاف عبده ومنه ليس الفتى بالمحتقر وتزاد ايضا في خبر ما النافية وكف ان

في خبر الفعل

في خبر الفعل الناسخ المنفي بلم نحو الم اكن بقايم قال الشاعر

وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن … باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل

اذا علمت ذلك فمراد
الناظم ان ليس من بين اخواتها تختص بجواز دخول الباء في خبرها واذا عطفت حينئذ
اسما نحو ليس زيد بقايم ولا قاعدا جاز لك جره باعتبار اللفظ ونصبه باعتبار المحل
ومنه ولسنا بالجبال ولا الحديدا

باب ما النافية الحجازية

وما التي تنفي كليس الناصبة … في قول سكان الحجاز قاطبة
فقولهم ما عامر موافقا … كقولهم ليس سعيد صادقا

قد تقدم ان الاصل في كل حرف لا يختص ان لا يعمل وما النافية من قبيل غير المختص فكان
القياس ان لا تعمل فلذلك اهملها بنو تميم قال شاعرهم ومهفهف الاعطاف قلت له
انتسب فاجاب ما قتل المحب حرام واما الحجازيون فاجروها مجرى ليس لمشابهتها لها
في النفي والدخول على المبتدا والخبر وتخليص المحتمل للحال فرفعوا بها المبتدا اسما لها ونصبوا
الخبر خبرا لها قال تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ولما كان عملها عندهم على خلاف القياس
اشترط له اربعة شروط احدها بقاء النفي فان انتقض بالا بطل عملها نحو وما محمد الا
رسول بخلاف ما اذا انتقض بغير الا نحو ما زيد غير قائم الثاني ان لا يقترن الاسم بان
الزائدة فان اقترن بها امتنع عملها كقوله بني غدانة ما ان انتم ذهب لان مقارنة ان
تبعد شبهها بليس لان ليس لا تليها ان الثالث ان لا تؤكد بما فان اكدت بها امتنع عملها
نحو ما ما زيد قائم الرابع تأخير الخبر فان تقدم امتنع عملها ايضا نحو ما مسيء من اعتب واذا
امتنع في حال تقدم الخبر ففي حال تقدم معموله اولى نحو ما طعامك زيد آكل نعم يغتفر تقدم
معمول الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع فيهما نحو ما عندك زيد مقيما وما بي انت معنيا
وقضية هذه العلة جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا او مجرورا وبه صرح بعضهم لكن ظاهر
اطلاقهم يقتضي خلاف ذلك ويظهر كما قال الاسيوطي جواز اعمالها ان كان الظرف المتقدم الخبر
والمنع ان كان معموله واذا عطف على خبرها المنصوب بلكن او ببل تعين في المعطوف الرفع على
انه خبر مبتدا محذوف نحو ما زيد قائما لكن قاعد وبل قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف

عليه صح

Copyright © King Saud University